وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسية / كلية الآداب
قسم الجغرافيـــــة

معوقات التنمية المستدامة في محافظة القادسية

بحث تقدمت به الطالبة
حنين جمال مطرود

إلى قسم الجغرافية – كلية الآداب – جامعة القادسية وهو جزء من متطلبات نيل درجة بكالوريوس آداب جغرافية

بإشراف
أ.م.د. حيدرعبود كزار الكرعاوي

١٤٣٩هـ ٢٠١٨ م

المقدمة :

كانت علاقة الإنسان في فجر تاريخه متوازنة مع بيئة لان اعداده ومعدلات استهلاكه وما يستخدمه من وسائل تقنية كانت في حدود قدرته البيئية على العطاء فلما انتصف القرن العشرين معضلة التاريخ البيئي للإنسان كانت إعداد الناس قد زادت وأصبحت معدلات هذه الزيادة بالغة حتى وصفت بأنها (انفجار سكاني) كذلك تعاظمت معدلات استهلاكهم التنمية من سلع وخدمات وتعاظمت تطلعاتهم للمزيد وتعاظمت كمية النفايات التي تخرج عن نشاطهم الى حيز البيئة وبذلك اختلت العلاقة المتوازنة بين الإنسان والبيئة وتوجس الإنسان خوفا من خطر ذلك على مستقبلهم وتمادوا في ختام القرن العشرين بفكرة التنمية المتواصلة التي تبلورت في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التي نشرت عنوان مستقبلنا المشترك تقع التنمية المستديمة عند نقطة الالتقاء بين البيئة والاقتصاد والمجتمع تزايد الاهتمام بالتنمية المستديمة وأصبح لا يوجد شيء على وجه الأرض إلا له مفهوم او مدلول في التنمية المستدامة ...

المبحث الأول

الإطـــــــــــار النظري والمفاهيمي

١-مشكلة البحث :

- ما المعوقات التي تقف بوجه الاخذ بالتنمية المستدامة في محافظة القادسية ؟

٢-فرضية البحث :

ظهر من خلال الدراسة ان هناك مجموعة من العوامل المختلفة التي عملت على تلكؤ التنمية المستدامة في محافظة القادسية ، وهذه العوامل تنوعت ما بين انتشار الفقر والكثافة السكانية العالية والتصحر وندرة المياه والجفاف .

٣- هدف البحث :

يهدف البحث الى الكشف المعوقات التي فرضها الواقع الجغرافي لحافظة القادسية ودراسة والآثار المباشرة وغير المباشرة لتلك المعوقات ، ودراسة الإضرار البيئية من جراء عدم تطبيق مبادئ التنمية المستدامة التي اقرتها الامم المتحدة سنة ٢٠١٥ م المعروفة بالاهداف الـ(١٧) التي وضعت للمحافظة على ديمومة واستمرارية المصادر الطبيعية لأهميتها في استقرار النشاط الاقتصادي للسكان والمحافظة على البيئة وعناصرها وتقليل مستويات التدهور البيئي ، فضلا عن دعم الجهود في منع انتقال الملوثات البيئية والامراض والاوبئة في البيئات المحلية والإقليمية والوطنية .

٤-اهمية البحث : تبرز اهمية البحث في :-

- تحديد إمكانيات التنمية المستدامة في منطقة الدراسة .
- تحديد وظيفة الاستثمارات والنشاطات الاخرى

- التعرف على إمكانات الموقع وإمكانات التنمية المتاحة فيه .
- إيجاد منظومة لتحديد المكان الأنسب للتنمية وتجنب الوقوع في الأخطاء التي تكلف الكثير من المال والجهد والوقت .

٥- منهج البحث وهيكليته:

- اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي يستعمل بكثرة في الدراسات التنموية وقد اثبت جداره في معالجة مشكلة البحث والوصول الى نتائج جيدة .

وقد تكون البحث من مقدمة وثلاثة مباحث ، كان المبحث الاول الاطار النظري والمفاهيمي ، اما المبحث الثاني فكان شرحا لطبيعة المعوقات التي قسمت الى عدة انواع ، في حين جاء المبحث الثالث كحلول او معالجات لتلك المعوقات ، كما تضمن البحث مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات وقائمة بالمصادر .

٦- الحدود المكانية والزمانية للدراسة .

تشمل حدود البحث المكانية محافظة القادسية، وهي تمثل الجزء الأوسط من السهل الفيضي ضمن منطقة الفرات الأوسط، إذ تمتد منطقة الدراسة بين دائرتي عرض(١٧ˉ-٣١˚) و(٤٢ˉ-٣٢˚) شمالاً، وخطي طول (٣٤ˉ- ٤٤˚) و(٤٩ˉ-٤٥˚) شرقاً. تشكل الحدود الإدارية لمنطقة الدراسة حدود مشتركة مع خمس محافظات هي بابل من الشمال والمثنى من الجنوب أما محافظتي واسط وذي قار فتحداها من الشرق والشمال الشرقي، بينما تحدها محافظة النجف من الغرب. تبلغ مساحة المحافظة الكلية (٨١٥٣ كم٢) ، وتتألف من خمس عشرة وحدة إدارية، بواقع أربعة أقضية وإحدى عشرة ناحية ، خريطة (١) .

أما الحدود الزمانية فإنها تمثلت بالبيانات الإحصائية لسنة ٢٠١٧ م .

خريطة (١)

الموقع الجغرافية والفلكي لمحافظة القادسية

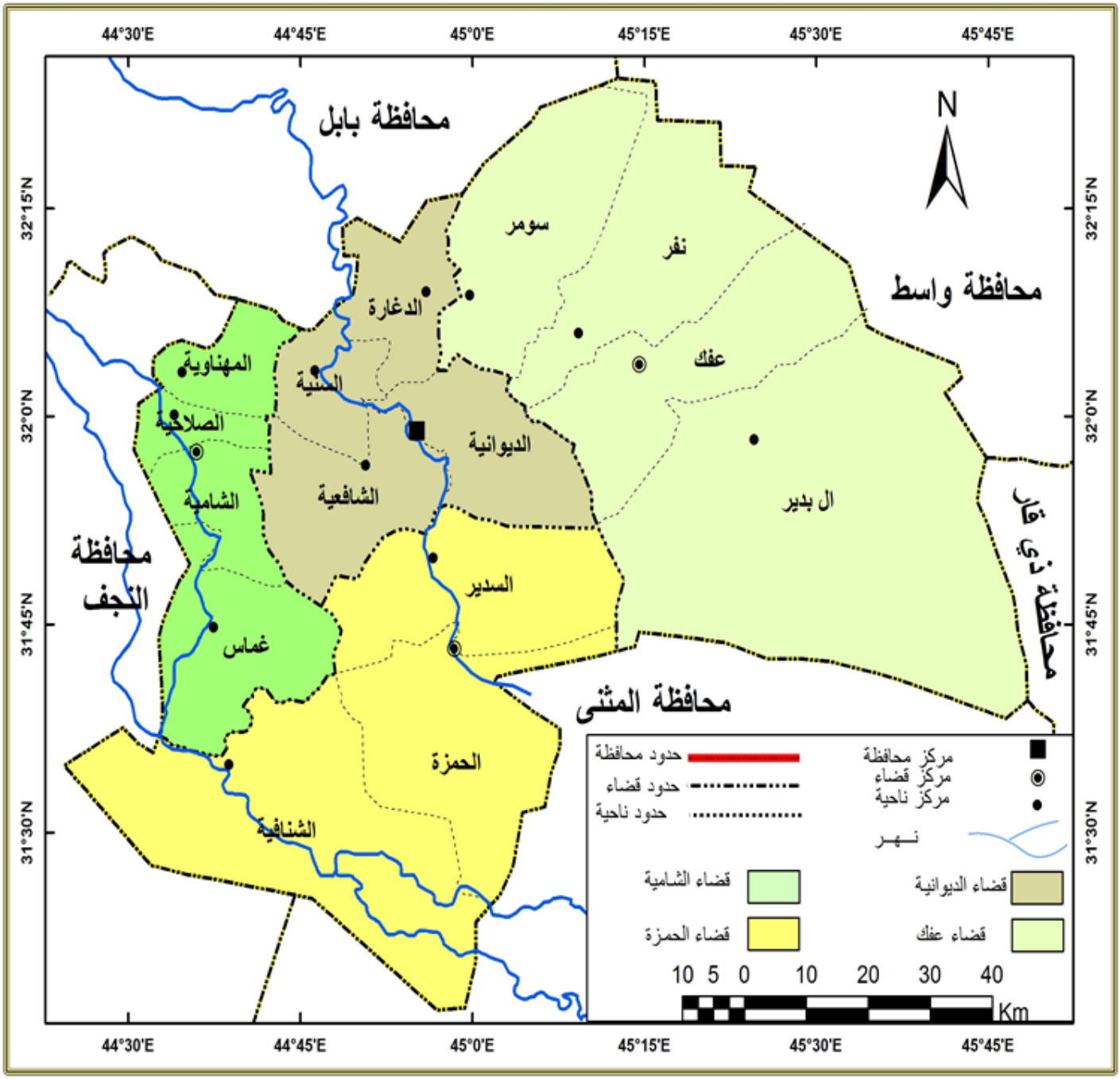

المصدر : الهيأة العامة للمساحة ، خريطة محافظة القادسية الإدارية بمقياس رسم ١ : ١٥٠٠٠٠٠ ، بغداد ، ٢٠١٢ .

٧- المفاهيم والمصطلحات :

١- **التنمية :** تعد التنمية من أهم القضايا الجغرافية في الوقت الحاضر ، إذ إنها حظيت بأهتمامات الجغرافيين المعاصرين ، ومثلت محور اجتهاداتهم العلمية والبحثية ، فمن خلال استعراض بعض التعريفات التي وضعت للتنمية نجد إنها وصفت بـ(عملية حسن استغلال عناصر البيئة الطبيعية ومكونات البيئة البشرية في تناغم وتجانس متلازمين بما يحقق أهداف التنمية في الوفاء بأحتياجات المجتمع الأساسية والترفيه من المنظور الآني والمستقبلي) ، وبتعريف آخر للتنمية هي (عملية التفاعل الايجابي والمتناغم بين الإنسان وبيئته لخدمة المجتمع) ، وإنها أيضاً (عملية الارتقاء بالمكونات الجغرافية المتاحة وتعظيمها سواء أكانت مكونات طبيعية أو بشرية في ثنائية متكاملة متوازنة بما يخدم حاجات المجتمع الآنية والمستقبلية) ، وهي (عملية تغيير بنّاء آمن لصالح الإنسان ولحسابه وفاءاً لاحتياجاته المختلفة)[١] .

كما تعني التنمية من وجهة نظر الجغرافيا إنها أفضل السبل لاستغلال موارد إقليم او منطقة ما لتحقيق رفاهية سكانه ، ولما كان توزيع الموارد وطرق استغلالها يختلف من مكان إلى أخر فان ذلك ينعكس عل تفاوت المستويات الاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم ويتسبب ذلك في ظهور التباين الإقليمي وهو احد الأهداف التي يسعى الجغرافي دائما إلى إبرازها ، وبذلك فان جغرافية التنمية ليست أداة لجمع المعلومات عن سطح الأرض ، وإنما هي علم هادف يرمي الى الحصول على نتائج أصيلة تتفق مع المفهوم المتطور الحديث للجغرافيا ، وبذلك فهي تشمل توزيع الظاهرات وتعليلها ثم ربطها من اجل العلاقات بين ظاهرة جغرافية وأخرى[٢].

---

(١) زين الدين عبد المقصود غنيمي ، الجغرافي المعاصر والتنمية – الحقيقة الغائبة ، رسائل جغرافية ، العدد ٣٣١، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ، ٢٠٠٧ ، ص ١٠ .

(٢) يسرى الجوهري ، جغرافية التنمية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، ١٩٩٦ ، ص١٥ .

٢ – الاستدامة :

الاستدامة هو مصطلح يطلق على تطويع التصرفات الإنسانية من أجل التوافق مع البيئة وعدم إهمال الحفاظ عليها، نتعرف في هذه السطور على مفهوم الاستدامة بشكل مفصل ، ومفهوم الاستدامة هو مصطلح بيئي يساهم في وصف بقاء النظم الحيوية ويشرح مدى تنوعها بمرور الزمان، بينما مفهوم الاستدامة للبشر فيعني قدرتهم على الحفاظ على نوع الحياة التي يعيشون فيها لفترة طويلة وهي تعتمد على حفظ العالم للموارد الطبيعية [١].

اتخذ هذا المصطلح نطاق واسع حيث أنّه يتعلق بكلّ وجوه الحياه على سطح الأرض بدايةً من المستويات المحلية ووصولاً بالمستويات الدولية والعالمية، ومن أمثلة الأنظمة الحيوية التي حققت مفهوم الاستدامة المناطق الرطبة ، اذ أنّ الدورات الكيميائية تقوم على إعادة التوزيع للماء والأكسجين وكذالك النيتروجين والكربون في النظم الحية وغير الحية بالعالم غير أنّ الزيادة السكانية للبشر حوّلت الأمور إلى اتجاهات عكسية لمفهوم الاستدامة ، ويتضمن هدف الاستدامة التحولات الحديثة في التفكير التنموي ، اذ يشترك مع إستراتيجية الاحتياجات الأساسية في التركيز على تحسين ظروف معيشة الفقراء ، يرى هذا المنهج ان التنمية الدائمة لا يمكن بلوغها في دول العالم الثالث إلا إذا كانت الاستراتيجيات التي تعم صياغتها وتنفيذها مستدامة من الناحية البيئية والاجتماعية كونها تحافظ وتشجع الموارد الطبيعية والبشرية التي تقوم عليها التنمية مما يتطلب إتباع سياسات محلية وإجراءات تدفع الى التشجيع على السلوك الاقتصادي المرشد بيئيا وهو ما يسمح تحقق المكاسب المرتقبة على كل من المدى القصير والطويل وفي الموارد الطبيعية المتاحة والقابلة للتجدد وإقامة المشاريع التنموية الملائمة بيئيا والمتوافقة مع القيم الاجتماعية والمؤسساتية[٢].

---

[١] ف.دوجلاس موسشيت ، مبادئ التنمية المستدامة ، ترجمة بهاء شاهين ، ط١ ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ،القاهرة ، ٢٠٠٠، ص٧٠ - ٧١.

(1) Daphne Topouzis and Jacques du Guerny,Sustainable Agricultural-Rural Development and Vulnerability to the AIDS Epidemic, FAO and UNAIDS Joint Publication,Switzerland,1999,p.14.

٣- مفهوم التنمية المستدامة :

اكتسب مصطلح التنمية المستدامة اهتماماً عالمياً كبيراً بعد ظهور تقرير لجنة (برونتلاند) – مستقبلنا المشترك – الذي أعدته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في سنة ١٩٨٧م ، إذ صيغ أول تعريف للتنمية المستدامة في هذا التقرير على إنها (التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم) ، وهي تحتوي على مفهومين أساسيين هما :

١- مفهوم (الحاجات) وخصوصاً الحاجات الأساسية لفقراء العالم ، والتي ينبغي أن تعطى الأولوية المطلقة.

٢- فكرة القيود التي تفرضها حالة التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة للاستجابة لحاجات الحاضر والمستقبل [١] .

وبشكل عام فان هذا التعريف يحدد فقط الإطار العام للتنمية المستدامة التي تطالب بالتساوي بين الأجيال من حيث تحقيق الحاجات الرئيسة ، وهذا ما دعا إليه الكثير من الباحثين إلى محاولة تقديم تعريفات وتفسيرات تسهم فيها التنمية المستدامة في مجالات مختلفة مثل :

- أن التنمية المستدامة تعني أن المساواة والعدالة بين الأجيال ، هي واحدة من العوامل المطلوبة للتنمية المستدامة .

- أن التنمية المستدامة هي الاستعمال المثالي الفعال لجميع المصادر البيئية والحياة الاجتماعية والاقتصاد للمستقبل البعيد مع التركيز على حياة أفضل ذات قيمة عالية لكل فرد من أفراد المجتمع في الحاضر والمستقبل[٢].

---

(١) مستقبلنا المشترك ، اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ، ترجمة :محمد كامل عارف ، عالم المعرفة ، العدد ١٤٢ ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٩٨٩ ، ص ٦٩.

(٢) سليمان المهنا ، ريدة الديب ، التخطيط من اجل التنمية المستدامة ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية ،العدد ١، المجلد ٢٥، جامعة دمشق ، ٢٠٠٩ ، ص ٤٨٨-٤٨٩ .

فالتنمية المستدامة ذات ثلاثة أبعاد رئيسة هي (النمو الاقتصادي والمساواة الاجتماعية وحماية البيئة) . فالبعد الاقتصادي يركز على تحقيق رفاه المجتمع والقضاء أو التقليل من مستويات الفقر والبطالة واللامساواة من خلال الاستخدام الأمثل والفعال للموارد الطبيعية ، أما البعد الاجتماعي فهو يشير إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر ورفع مستوى رفاهية الشعب، وتحسين الحصول على الخدمات الصحية الأساسية والتعليم و تلبية احتياجات الأمن الغذائي واحترام حقوق الإنسان، ولعل من ابرز التحديات التي تواجهها التنمية المستدامة هي في وضع سبل تحقيق مجتمع مثالي يتمتع بموارد اقتصادية كافية مادياً ومنصفة اجتماعياً ومستدامة بيئياً والإنصاف في تخصيص الموارد واستخدامها [1].

شكل (١) الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة

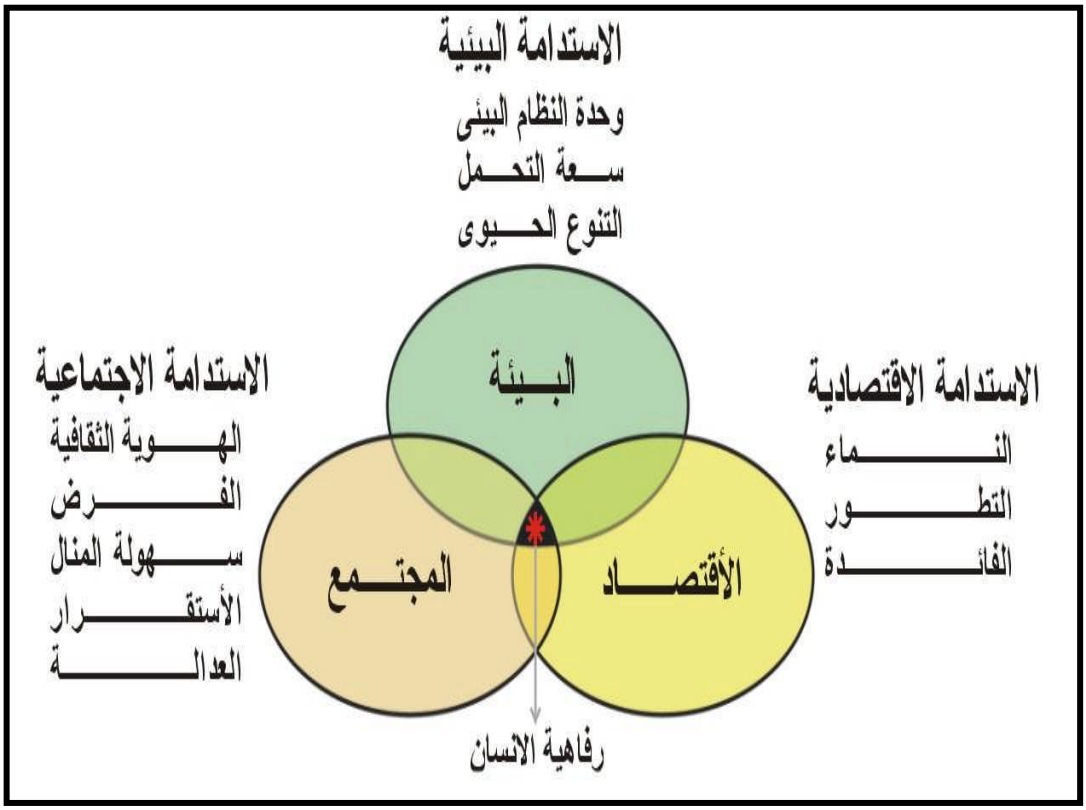

المصدر : محمد زكريا غنابزية و فرج مفتاح بسيبسو،التنمية المستدامة بين الإطار الفكري والواقع العملي ، مؤتمر التنمية المستدامة في ليبيا ، جامعة طرابلس ، ليبيا ، ٢٠٠٨، ص ١٠.

(1) Department of Agriculture, Republic of South Africa, POLICY ON AGRICULTURE IN SUSTAINABLE DEVELOPMENT FAO, . Sustainability Issues in Agricultural and Rural Development Policies, Volume 2, 1995 .p.15.

المبحث الثاني

معوقات التنمية المستدامة

تعترض سبيل التنمية المستدامة في منطقة الدراسة مجموعة من المعوقات ، وهي في ذلك تشترك مع كل المحافظات والمناطق في العراق والعالم بهذا الشان ، لذا جاء هذا المبحث ليسلط الضوء على طبيعة تلك المعوقات وكيفية عملها وابرز اثارها .

١- الفقر :

استفحلت حالة الفقر على المستويين العربي والعالمي ، فعلى المستوى العالمي اشارت الاحصاءات الى ان هناك (١٥%) من سكان العالم ذات دخل مرتفع يستهلكون (٥٤%) من مجموع الانتاج العالمي ، في حين ان (٤٠%) من الفقراء في البلدان ذات الدخل المنخفض يستهلكون (١١%) من مجموع الانتاج العالمي بحيث اصبح معدل الفقر في الدول النامية يساوي (١ دولار) يوميا ، وتراجعت مستويات التعليم والتاهيل ، وادى هذا التراجع الى عجز في الكوادر والكفاءات العلمية التي تعد اساس في اي تنمية مستدامة .

ويرى البنك الدولي ان الفقر يعود الى الاسباب الاتية :

- فقدان مصدر الدخل والموارد التي تمكن الانسان من الحصول على الاحتياجات الاساسية .
- ضعف المؤسسات الاجتماعية ومؤسسات الدولة .
- التعرض للحروب والازمات والكوارث الطبيعية كموجات الجفاف والاوبئة .
- قلة الموارد الطبيعية والمالية وسوء الادارة [١].

(١) فليب عطية ، امراض الفقر – المشكلات الصحية في العالم الثالث ، عالم المعرفة (١٦١) ، الكويت ، ١٩٩٢، ص٣١-٦٦.

٢- الكثافة السكانية :

تميزّت الدول العربية ، خلال معظم النصف الثاني من القرن العشرين ، بواحد من أعلى معدلات النموالسكان في العالم ومنها العراق ايضا ، وهي تشير إلى نسبة عدد السكان الكلي إلى المساحة المطلقة، وتعد من أكثر المقاييس الكثافية استخداماً لسهولتها، وقد سجلت مؤشرات الكثافة السكانية معدلات عالية في كل من مركز قضاء الديوانية وبواقع (١٠٢٦) نسمة / كم٢ ،ثم مركز قضاء الشامية وبواقع (٤٦١) نسمة / كم٢، ام على مستوى الناحية فكانت ناحية الصلاحية هي اعلى كثافة سكانية مقارنة بالوحدات الادارية الاخرى ، اذ بلغت (٢٣٦) نسمة / كم٢ ، تليها ناحية المهناوية وبواقع (٢٣١) نسمة / كم٢ ، في حين سجلت ناحية ال بدير كثافة سكلنية واطئة ، اما على مستوى المحافظة فقد بلغ مؤشر الكثافة السكانية (١٣٥) نسمة/ كم٢ [١]

٣- التلوث :

يُطلق مصطلح التلوث (Pollution) على أي خلل يحدث بالنظام البيئي الذي تعيش به الكائنات الحية، ويكون ذلك تحت تأثير مؤثر خارجي أو داخلي ما يؤدّي إلى اختلال هذه المنظومة، ويكون التلوث بتجاوز بعض المواد المتطفّلة أو الطبيعيّة على البيئة للمستوى الطبيعي لوجودها في هذا النطاق، ويحدث التلوث غالباً بفعل العنصر البشري في البيئة.

ويمكن تقسم أنواع التلوث وفقاً للنطاق الجغرافي إلى قسمين رئيسين وهما:

- **التلوث المحلي:** وهو التلوث الذي ينحصر في حيّز إقليمي محيط بمصدر التلوث، ويكون أثره السلبي على مساحة محدودة كإقليم أو منطقة دون أن تتعدّى هذه الحدود، ويحدث هذا التلوث إثر النشاطات البشرية، ومن الأمثلة على ذلك التلوث الناجم عن المصانع والمناجم التي من صنع البشر، وقد يكون للتلوّث تدخلاً طبيعياً كالظواهر الطبيعية.

(١) وزارة التخطيط ، دائرة التنمية الاقليمية والمحلية ، قسم التخطيط المحلي / شعبة تخطيط الديوانية ، خطة التنمية المكانية لمحافظة الديوانية لغاية ٢٠٢٠، ٢٠١١، ص٣٨.

- **التلوث البعيد المدى:** ويكون أثره على نطاق واسع المدى، ويكون إحداثه متعمداً، وتعود مصادره إلى وجود أصول عضوية لهذا التلوث في الطبيعة، والذي قد يمتّد إلى مساحات تتجاوز أكثر من دولة، ولا يمكن التحكّم بمدى وسرعة انتشاره، ويكون على أكثر من شكل وهي:

أ- **التلوث عبر الحدود ذات الاتجاه الواحد:** ويكمن مصدر هذا التلوث في دولة ما وتظهر آثاره في دول مجاورة.

ب- **التلوث عبر الحدود ذات الاتجاهين أو ما يسمى بالتلوث التبادلي:** وهو تأثير مصادر تلوث في دولتين أو أكثر؛ حيث يؤثّر كل مصدر للتلوث في كل دولة على الأخرى، أي أنّه يمكننا وصف هذه الحالة بعملية تبادل التلوث بين الدول[1].

٤-.التغيرات المناخية :

شغلت ظاهرة التغييرات المناخية اهتمامات الكثير من الجهات الرسمية وغير الرسمية ، وجذبت انتباه الامم المتحدة والدول الصناعية الثمانية التي ادركت وبشكل متاخر ، انها المسبب الرئيس لهذه الظاهرة وانها ايضا المتضرر الاكبر في المستقبل منها ، لذلك بدات باتخاذ مجموعة من الاجراءات السريعة ووضع مجموعة من الاستراتيجيات والقوانين واللوائح والتشريعات التي تحد منها بشكل فوري وعاجل .

تتركز التغيرات المناخية في اتجاهين رئيسين بحسب أسباب حصولهما، يتمثل الاتجاه الأول في التغيرات الناتجة عن ما يحصل من تغير في النظام الشمسي ومن ثم تأثيرها في درجة حرارة الأرض،

(1) http://mawdoo3.com

والاتجاه الثاني يتمثل بارتفاع درجات الحرارة والناتج عن ظاهرة الاحتباس الحراري الناتجة عن التلوث البيئي بأشكاله، فضلا عن مجموعة من الاسباب التي تعمل بشكل او باخر في ذلك التغير[١].

توجد مجموعة من المصادر التي جعلت من العراق بلدا ذا بيئة ملوثة وبحسب التقارير الرسمية، فضلا عن تراجع المساحات الخضراء عموما، ويمكن توضيح العوامل المسببة لتغير مناخ العراق بالنقاط الآتية:

١- ازدياد أعداد السكان المطرد وما يرافقة من إزدياد الإنتاج والاستهلاك ومنها استهلاك الوقود.

٢- ازدياد في كمية استهلاك الطاقة الكهربائية، بشكل واضح من (٢٥٠ ميكاواط/ساعة) عام (١٩٨٨) الى أكثر من (٣٦٧ ميكاواط/ساعة) عام (٢٠٠٨).

٣- إطلاق كميات هائلة من غازات الاحتباس الحراري المصاحبة لنشاطات استخراج وإنتاج واستهلاك الوقود، فضلا عن استيراد وقود ذو المواصفات الضارة بالبيئة[٢].

٥- التصحر :

تعد ظاهرة التصحر من اخطر المشكلات البيئية ذات الاثار الاقتصادية والعمرانية ، التي اخذت تواجه عدد كبير من سكان العالم منذ منتصف القرن العشرين ، بسبب موجات الجفاف وشحة المياه والتلوث وسوء استثمار الموارد الطبيعية وبخاصة في المناطق الريفية . مما يشكل اختلالا في التوازن البيئي وادى الى تفكك عرى العلاقة بين البيئة الطبيعية ومحيطها الاجتماعي والاقتصادي والعمراني.

ان الاسباب الحقيقية للتصحر هي عوامل بشرية نظراً للتاثير الكبير لها على تفاقم مشكلة التصحر ، وربما يكون هذا الكلام دقيقا في البيئات الرطبة وشبه الرطبة او الغنية بمواردها المائية ، ولكن البيئات الصحراوية الجافة وشبه الجافة ومنها منطقة الدراسة تعد العوامل الطبيعية التي سبق تناولها اساسا خصبا

---

[١] مثنى فاضل علي الوائلي ، التغيرات المناخية وتأثيراتها في الموارد المائية السطحية في العراق ، اطروحة دكتوراه منشورة ، جامعة الكوفة – كلية الآداب ، ٢٠١٢، ص٢٢.
[٢] مثنى فاضل علي الوائلي ، مصدر سابق ، ص٢٨

لظهور مشكلة التصحر ، وخاصة في ظل تخلف الزراعة واستعمال الوسائل والاساليب التقليدية في الزراعة ، ونظرا لسعة هذا الموضوع سوف يتم ايجاز الاسباب البشرية بشكل كبير التي من ابرزها :

١- **استعمال وسائل الري التقليدية** مثل الري السيحي وبالغمر ، اذ تسقى الارض بكميات كبيرة تزيد عن اربعة اضعاف ما يحتاجه النبات ومعظمها يهدر بين التسرب والتبخر ، وفي كلا الحالتين يؤدي ذلك الى التصحر ، فالتسرب يؤدي الى ارتفاع مناسيب المياه الجوفية واستمرار ارتفاع وانخفاض منسوبها يؤدي الى تراكم الاملاح على سطح التربة بالخاصية الشعرية ، اما التبخر فهو ايضا يؤدي الى تراكم المواد الثقيلة والاملاح على السطح وتبخر المياه يؤدي الى تملح التربة ، ولا يمكن معالجة هذه المشكلة الا عن طريق استعمال المقنن المائي لكل محصول واستعمال وسائل الري الحديثة (الري بالرش او التنقيط و الري تحت السطحي) ، فضلاً عن استصلاح الاراضي وانشاء شبكة مبازل متكاملة للتخلص من المياه الزائدة قبل ان تدمر ترب المناطق المستوية التي ليس لها صرف طبيعي ، كما ينبغي تبطين قنوات الري وجداول المياه العذبة بالخرسانة لمنع تسربها على الاراضي المحيطة بها [١].

٢- **الزراعة التقليدية** : ما زال المزارع العراقي يستعمل اساليب ووسائل الزراعة التقليدية ما عدا بعض التجارب المحدودة ، فهناك عدة اسباب تقف خلف تخلف قطاع الزراعة ، وهذا لايحتاج الى دليل على تردي الواقع الزراعي في منطقة الدراسة لان انتاجية جميع المحاصيل والفواكه والخضر هي اقل من (٢٥-٥٠%) من نضيرتها في الدول المتقدمة او الدول التي حصلت فيها تنمية زراعية حقيقية ، فعلى سبيل المثال لا الحصر ، ان معدل انتاجية الدونم الواحد في منطقة الدراسة من القمح لا تزيد عن (٤٠٠كغم /دونم) بينما في الدول المتقدمة ومصر تزيد على (١٢٥٠ كغم / دونم) [٢].

---

[١] صلاح ياركة ملك ، تقانات الري في محافظة القادسية ، مجلة واسط ، العدد الأول ، ٢٠٠٥ ، ص٤.

[٢] صلاح ياركة ملك وانتظار إبراهيم حسين ، العوامل البشرية ودورها في التنمية الزراعية في محافظة القادسية للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٠) ، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية ، المجلد السابع ، العدد الأول ، كلية الآداب – جامعة القادسية ، ٢٠٠٤ ، ص١٠٤.

٦- الجفاف :

تسقط الامطار خلال المدة المحصورة من تشرين الاول ولغاية ايار ومجموعها السنوي بحدود (١١٤ ملم) ، وهذا هو معدل مجموعها السنوي خلال المدة من (١٩٤١م – ٢٠٠٨م) ، اما معدل مجموعها خلال العشر سنوات الاخيرة فقد تراجع الى نحو (٩٥ ملم) سنوياً[١] ، وذلك بسبب موجات الجفاف والتغيرات المناخية التي ادت الى تراجع معدل الايراد السنوي للمحطات المناخية في العراق وامتدادات حوضي دجلة والفرات في دول الجوار ، مما انعكس على مشكلة الجفاف، فكثير من الانهار الموسمية اخذت بالجفاف وكثير من الانهار العملاقة والدائمة الجريان تجف موسميا [٢] ، وهذا ما يتوقع ان يحصل لنهري دجلة والفرات في اربعينيات وخمسينيات القرن الحادي والعشرين بسبب التغيرات المناخية والمشاريع التركية والضغط المتواصل على المياه في جميع دول الجوار العراقي .

هذا التراجع في كمية الامطار الساقطة على المحطات المناخية في حوضي دجلة والفرات وهما مصدر المياه الرئيس والوحيد للحياة وللنشاطات الاقتصادية في وسط وجنوب العراق ، تعني ان منطقة الدراسة ستواجه شحة في المياه ، وبسبب تنفيذ تركيا لمشروع الكاب وحجز كميات كبيرة من مياه نهر الفرات ، تراجعت ايرادات نهري دجلة والفرات من معدل سنوي بحدود (٨٠ مليار م٣) للمدة من (١٩٤٠ -١٩٩١ م) الى نحو (٥٥-٦٠) مليار م٣ بعد سنة (١٩٩٢م)، كما يرجح ان التغيرات المناخية وتزايد موجات الجفاف قد سببا ذلك الانخفاض ، اما كمية المياه المتوقع وصولها الى العراق بعد العقدين القادمين ربما تكون اقل من (٤٠) مليار م٣ سنويا ، وهي كمية قليلة جدا وخاصة بعد تزايد عدد سكان العراق من (١٦) مليون نسمة سنة (١٩٨٦م) الى نحو (٣٨) مليون نسمة سنة (٢٠١٧م)، ويتوقع ان يصل عددهم الى نحو (٥٣) مليون نسمة سنة (٢٠٣٠ م)[٣] .

---

[١] أبتسام عدنان رحمن الحميداوي، الخصائص الطبيعية في محافظة القادسية وعلاقتها المكانية في استغلال الموارد المائية المتاحة، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة إلى مجلس كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة،٢٠٠٩،ص٣٩.

[٢] محمد محمود محمدين ومحسن عبد العزيز احمد ، الاقاليم الجافة، دار العلوم للطباعة ، الرياض ، ١٩٨١، ص٢٥

[٣] أبتسام عدنان رحمن الحميداوي، مصدر سابق .

الاستنتاجات :

١- قلة الدراسات والبحوث التي تتناول التنمية المستدامة ومشكلاتها ومعوقات تطبيقها في محافظة القادسية .

٢- تعد التنمية المستدامة من الفلسفات الحديثة التي ظهرت في نهاية القرن العشرين بعد التدهور الخطير الذي اصاب البيئة ووتعرض الكثير من المناطق الى التلوث واستنزاف لموارد الطبيعية .

٣- تلكأت خطوات الاخذ بالتنمية المستدامة نتيجة الكثير من العوامل ، ومنها العوامل الطبيعية والبشرية وهي اثرت بشكل مباشر وغير مباشر على المسار التنمية المستدامة في منطقة الدراسة.

٤- ابرز العوامل التي وقفت بوجه التنمية المستدامة ولم تجعل الطريق ممهدا لها كانت عوامل الفقر والكثافة السكانية المرتفعة وشحة المياه والجفاف والتصحر .

٥- لم تكن هناك اي خطط او الاستراتيجيات وضعت من قبل الحكومة المركزية او المحلية للاخذ بمابدئ التنمية المستدامة والاهداف السبعة عشلر التي اكدت عليها الامم المتحدة في المؤتمرات التي عقدتها في سبيل حث الدول على تطبيقها وخصوصا دول العالم الثالث ومنها العراق .

التوصيات :

١- تحديد المتطلبات الضرورية لتطبيق التنمية المستدامة في منطقة الدراسة ، والتاكيد على ان تكون الدراسات المستقبلية تركز على هذا الجانب المهم .

٢- وضع اليات مدروسة ومراقبة من قبل جهات رسمية حول القضاء على الفقر ورفع المستوى المعاشي للسكان .

٣- مكافحة التصحر بكافة اشكاله وصوره ، وتبني مجموعة من الخطط في سبيل الحد من التاثير الكيبر لهذه الظاهرة على حياة السكان والنشاطات الاقتصادية المرتبطة بحياتهم .

٤- مواجهة الجفاف وقلة المياه من خلال الترشيد من استهلاك المياه في الاستعمالات المنزلية والزراعية والصناعية وغيرها .

٥- التحول نحو النظم المستدامة في النشاطات الاقتصادية المختلفة وترك الطرق التقليدية في الانتاج ورفع الانتاجية لوحدة الارض وخاصة في النشاط الزراعي .

٦- تبني الاهداف الموضوعة من قبل الامم المتحدة والزام الجهات ذات العلاقة بان تكون تلك الاهداف خريطة طريق للعمل بها في المستقبل .

المصادر

١- أبتسام عدنان رحمن الحميداوي، الخصائص الطبيعية في محافظة القادسية وعلاقتها المكانية في استغلال الموارد المائية المتاحة، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة إلى مجلس كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة،٢٠٠٩،ص٣٩.

٢- صلاح ياركة ملك وانتظار إبراهيم حسين ، العوامل البشرية ودورها في التنمية الزراعية في محافظة القادسية للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٠) ، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية ، المجلد السابع ، العدد الأول ، كلية الآداب – جامعة القادسية ، ٢٠٠٤ ، ص١٠٤.

٣- صلاح ياركة ملك ، تقانات الري في محافظة القادسية ، مجلة واسط ، العدد الأول ، ٢٠٠٥ ، ص٤.

٤- زين الدين عبد المقصود غنيمي ، الجغرافي المعاصر والتنمية – الحقيقة الغائبة ، رسائل جغرافية ، العدد ٣٣١، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ، ٢٠٠٧ ، ص ١٠ .

٥- سليمان المهنا ، ريدة الديب ، التخطيط من اجل التنمية المستدامة ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية ،العدد ١، المجلد ٢٥، جامعة دمشق ، ٢٠٠٩ ، ص ٤٨٨-٤٨٩ .

٦- ف.دوجلاس موسشيت ، مبادئ التنمية المستدامة ، ترجمة بهاء شاهين ، ط١ ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ،القاهرة ، ٢٠٠٠، ص٧٠ -٧١.

٧- يسرى الجوهري ، جغرافية التنمية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، ١٩٩٦ ، ص١٥ .

٨- فليب عطية ، امراض الفقر – المشكلات الصحية في العالم الثالث ، عالم المعرفة (١٦١) ، الكويت ، ١٩٩٢، ص٣١-٦٦.

٩- مثنى فاضل علي الوائلي ، التغيرات المناخية وتأثيراتها في الموارد المائية السطحية في العراق ، اطروحة دكتوراه منشورة ، جامعة الكوفة – كلية الآداب ، ٢٠١٢، ص٢٢.

١٠-محمد زكريا غنابزية و فرج مفتاح بسيبسو،التنمية المستدامة بين الإطار الفكري والواقع العملي ، مؤتمر التنمية المستدامة في ليبيا ، جامعة طرابلس ، ليبيا ، ٢٠٠٨، ص ١٠.

١١- محمد محمود محمدين ومحسن عبد العزيز احمد ، الاقاليم الجافة، دار العلوم للطباعة ، الرياض ، ١٩٨١، ص٢٥

١٢-مستقبلنا المشترك ، اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ، ترجمة :محمد كامل عارف ، عالم المعرفة ، العدد ١٤٢ ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٩٨٩ ، ص ٦٩.

١٣-وزارة التخطيط ، دائرة التنمية الاقليمية والمحلية ، قسم التخطيط المحلي / شعبة تخطيط الديوانية ، خطة التنمية المكانية لمحافظة الديوانية لغاية ٢٠٢٠، ٢٠١١، ص٣٨.

14- Daphne Topouzis and Jacques du Guerny,Sustainable Agricultural-Rural Development and Vulnerability to the AIDS Epidemic, FAO and UNAIDS Joint Publication,Switzerland,1999,p.14

15- Department of Agriculture, Republic of South Africa, POLICY ON AGRICULTURE IN SUSTAINABLE DEVELOPMENT FAO, . Sustainability Issues in Agricultural and Rural Development Policies, Volume 2, 1995 .p.15.

16- http://mawdoo3.com